مذكرة مفاهيمية
اجتماع فريق الخبراء (حدث هجين)
الحكومة المفتوحة والتحول الرقمي للخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية
القاهرة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

الخلفية

يتزايد التحضر في جميع أنحاء العالم بوتيرة غير مسبوقة. وفق إحصاءات الأمم المتحدة لعام 2018 يعيش 55 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية، بينما تشير التوقعات إلى ارتفاع هذه النسبة إلى 68 في المائة بحلول عام 2050.[1] تتركز الأنشطة الاقتصادية والتفاعل الاجتماعي وما لهما من أثر محتمل على البيئية في المناطق الحضرية. وتواجه عملية استدامة المدن آثارا سلبية متعاظمة مع تزايد الحاجة إلى مشروعات الإسكان وبناء البنى التحتية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمة وغيرها من الخدمات الحكومية. وعليه، تم شرح وتفصيل النقلة النوعية اللازمة لتحسين عملية تخطيط المدن وبناءها وإدارتها في الخطة الحضرية الجديدة[2] بالإضافة إلى تبنيها ضمن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.[3]

خلال جائحة كورونا، تم تسجيل حوالي 95 في المائة من الإصابات الجديدة في المناطق الحضرية في الأشهر الأولى من تفشي الوباء، ما يشير بوضوح إلى أن هذه المناطق، ونظرًا لارتفاع نسبب الكثافة السكانية فيها بالإضافة إلى أهميتها كمراكز اقتصادية، هي معرضة أكثر من غيرها لضغوط عدة سواء أكانت من صنع الإنسان أو طبيعية. وسلط أثر الجائحة على جميع جوانب الحياة الحضرية مزيدًا من الضوء على الحاجة إلى طرح جديد وإيجاد طرق أفضل لتخطيط المدن وتطويرها وإدارتها.

من العناصر الأساسية في النمو المستدام للمدن أنظمة حوكمة المناطق الحضرية. تروج كل من الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، لأنظمة الحوكمة الشمولية والتشاركية والمتمحورة على الإنسان. وقد تبنت وثيقة سياسة حديثة حول الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية ما جاء في خطة الأمم المتحدة وأهدافها التنموية. وأشارت هذه الوثيقة إلى أن الحوكمة الحضرية الجديدة يجب أن تكون ديمقراطية وشاملة وطويلة الأجل ومتكاملة ومتعددة المستويات وإقليمية وذات كفاءة ووعي بالعصر الرقمي.[4] تدعم مبادئ الحكومة المفتوحة، الخاصة

---

[1] United Nations (n.d.). *World Urbanization Prospects: the 2018 Revision*. Available from https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018-KeyFacts.pdf.

[2] United Nations Conference on Housing and Urban Sustainable Development (2017). *New Urban Agenda*. Available from https://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-English.pdf.

[3] United Nations (2021). Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable. Available at https://sdgs.un.org/goals/goal11.

[4] Habitat III, 2017, Urban Governance, Capacity And Institutional Development.

بالشفافية والمشاركة والتعاون، وجهة النظر هذه بشأن الإدارة الحضرية الجديدة بالإضافة إلى التحول النموذجي المتمثل في الخطة الحضرية الجديدة والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. يركز هذا النهج للحوكمة على بناء علاقات عمل أفضل وتعاون بين المواطنين ومجتمعاتهم وحكوماتهم لضمان حوكمة أفضل ما أمكن من تنفيذها حتى في بيئة ذات نسب انتشار منخفضة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أعدت الإسكوا، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقريراً حول "الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات سياساتية للبلدان العربية".[5] يشدد هذا التقرير على أن الحكومة المفتوحة هي مفهوم للحوكمة متضمن في صميم أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 بشأن " السلام والعدل والمؤسسات المتينة " وغاياته 16.6 و16.7 و16.8 و16.10 و16. ب. وبالتالي، فإن نهج/نموذج الحكومة المفتوحة يشمل البيانات الحكومية المفتوحة والحكومة الإلكترونية التي تستخدم التقنيات الذكية والرقمية. ومن بين توصياته للدول العربية، يشير التقرير إلى أولوية تطوير الحكومة المفتوحة على المستوى دون الوطني، لا سيما في المدن والبيئات الحضرية، حيث أن المستوى المحلي هو المكان الذي يتفاعل فيه المواطنون أكثر مع السلطات العامة، في حين أن يوفر المستوى القطري الخدمات العامة الأساسية. وبالتالي فإن المستوى المحلي هو المكان الأكثر فائدة لتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والمشاركة والتعاون والتعامل مع الأفراد والمؤسسات والجمعيات الاجتماعية والاقتصادية.

ينتشر التحول الرقمي، الذي يعتمد على استغلال إمكانات التكنولوجيات الرقمية والناشئة لتعزيز الخدمات والإجراءات والأعمال، في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. سوف يؤدي التحول الرقمي باعتباره إحدى وسائل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة إلى تسريع تحقيق هذه الخطة؛ فهو سيسهل من دمج جميع الفئات المجتمعية في عملية التنمية بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي سيسهم في مواجهة التحديات البيئية في المناطق الحضرية.

عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكوا مع اللجان الإقليمية الأخرى وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كورونا (بالشراكة مع بلديات الإسكندرية وبيروت والكويت). تماشياً مع مفهوم بناء المرونة الحضرية، استطلعت الإسكوا من خلال ورقة فنية تم تطويرها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كيفة مساهمة المدن الذكية المستدامة (Smart Sustainable Cities) والحلول الرقمية الذكية في المرونة الحضرية في المنطقة العربية خلال الأوضاع الطبيعية مقارنة بفترة انتشار الجائحة.[6] وضع هذا مزيدًا من التركيز على أهمية النفاذ المفتوح إلى الخدمات باستخدام الحلول الذكية والرقمية وعلاقتها بالمرونة الحضرية. وقد نوقشت هذه المفاهيم وغيرها في الإصدار الأخير لتقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول "المدن والأوبئة".[7]

تعمل الإسكوا حالياً وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: (المكتب الإقليمي للدول العربية) على تعزيز شراكتهما في البلدان العربية من خلال مشروع يركز على الحكومة المفتوحة والتحول الرقمي لأجل الخطة الحضرية الجديدة، وذلك استناداً إلى مبادئ الحكومة المفتوحة المطبقة على المستوى

[5] سوف يتم نشره قبل أواخر العام 2021.

[6] "Smart Sustainable Cities and Smart Digital Solutions for Urban Resilience in the Arab Region: a Pandemic lens", ESCWA and UNHabitat (currently being edited)

[7] https://unhabitat.org/cities-and-pandemics-towards-a-more-just-green-and-healthy-future-0

الحضري اللامركزي بما يتماشى مع مفهوم المدن الذكية المتمحورة على الإنسان. كما عملت الإسكوا مؤخرًا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع خبراء "منتدى الاقتصاديين العرب" بشأن القضايا ذات الصلة في البلدان العربية، بما في ذلك التمويل البلدي والحوكمة الحضرية والخدمات العامة.[8]

أهداف الاجتماع

يهدف الاجتماع إلى الجمع بين المنظمات الدولية (شركاء محتملون)، وممثلي المدن والسلطات المحلية والوطنية في الدول العربية، وصناع القرار، والخبراء والباحثين ذوي الخبرة في الحوكمة الحضرية والحكومات المفتوحة والتحول الرقمي، من أجل تبادل المعرفة حول الحكومة المفتوحة وممارسات التحول الرقمي في المدن على مستويين العالمي والعربي. كما سيستكشف هذا الاجتماع التحديات والفرص لتطبيق مبادرات الحكومة المفتوحة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. كما يسعى الاجتماع إلى تحديد الأهداف والغايات/الأنشطة الرئيسية للمشاريع الإقليمية المستقبلية بشأن الحكومة المفتوحة والتحول الرقمي لتسهيل تنفيذ جوانب محددة من الخطة الحضرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

يرتبط هذا الاجتماع بالدورة الحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي (WUF11) الذي سيعقد في الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيو 2022 تحت شعار "تحويل مدننا نحو مستقبل حضري أفضل". وفي الواقع، فإن النتائج والتوصيات المستمدة من اجتماع فريق الخبراء هذا ستساهم في توجيه حوارات المنتدى الحضري العالمي الحادي عشر حول المدن الذكية المتمحورة على الإنسان بما يتماشى مع الموضوعات الفرعية "الابتكار والتكنولوجيا" و"التخطيط الحضري والحوكمة". علاوة على ذلك، سيدعم هذا الاجتماع تنفيذ مشروع إقليمي من شأنه تعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية مع التركيز على جوانب محددة ذات أهمية للمنطقة.

النتائج

- تسليط الضوء على أفضل الممارسات والخبرات من المدن في جميع أنحاء العالم والمنطقة العربية.
- وضع مجموعة من التوصيات لدعم تنفيذ المكون الخاص بالحكومة المفتوحة لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة في المدن العربية.
- تحديد الجوانب الرئيسية للمكون المتعلق بالتحول الرقمي للخطة الحضرية الجديدة، مع التركيز على المرونة الحضرية.

المخرجات

- ورقة حول أفضل ممارسات الحكومات المفتوحة وتوصياتها للمدن العربية لدعم صياغة مشروع إقليمي مشترك حول الحكومات المفتوحة والتحول الرقمي للخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية وإثراء حوارات المنتدى الحضري العالمي الحادي عشر حول الحوكمة المفتوحة والمدن الذكية المتمحورة على الإنسان.

[8] يرجى الاطلاع على الملحق لمزيد من التفاصيل حول العمل السابق للمنظمتين بشأن المسائل ذات الصلة.

المشاركون

- صناع القرار على المستويين الوطني والمحلي المعنيون بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.
- خبراء إقليميون ودوليون في الحكومة المفتوحة والتحول الرقمي والتنمية الحضرية.
- خبراء من المنظمات الدولية المختصون بالحكومة المفتوحة والتحول الرقمي والتنمية الحضرية.

جدول الأعمال المؤقت

التاريخ: 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
رابط الاجتماع:
لغة الاجتماع: الإنجليزية والعربية

الوقت	الجلسة
10:15 – 10:00	**الجلسة الافتتاحية** ملاحظات افتتاحية من المؤسسات المنظمة - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: (المكتب الإقليمي للدول العربية) - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
11:00 -10:15	**إطلاق تقرير الإسكوا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول "الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات السياسة العامة للمنطقة العربية".** تهدف هذه الجلسة إلى تلخيص تقرير الإسكوا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإبراز الملاحظات الرئيسية والتوصيات.
11:15-11:00	**جلسة تعريفية: لماذا "الحكومة المبتكرة المفتوحة للخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الهدفين 11 و16"؟** تهدف الجلسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحكومة المفتوحة في جدول أعمال التنمية الحضرية وتحقيق الهدف 11 في المنطقة العربية. كما ستوضح مفاهيم الحكومة الإلكترونية مقابل الحكومة المفتوحة وتوضح الارتباط بالحلول الذكية والرقمية. **أسئلة توجيهية:** ❖ ما هي الروابط بين الحكومة المفتوحة والخطة الحضرية الجديدة؟ مناقشة
11:30-11:15	استراحة قصيرة
13:00-11:30	**الجلسة الأولى: الدروس المستفادة والتحديات من المدن في العالم والمنطقة العربية** تهدف هذه الجلسة إلى استكشاف مفهوم الحكومات المفتوحة وعرض أمثلة مختلفة لأفضل ممارسات الحكم الرشيد على مستوى المدينة/المستوى المحلي. وتستكشف الجلسة أيضًا التحديات الرئيسية التي تعيق التنمية على المستوى المحلي وتعكس العقبات المحتملة لتطبيق مبادئ واستراتيجيات الحكومة المفتوحة في المدن العربية. ستناقش هذه الجلسة أيضًا دور التكنولوجيات في تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة وفي تحسين التفاعل بين الهيئات الحكومية المحلية والوطنية لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة والأهداف 11 و16 من أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة. **(لتضمين تجربة مدينة كاتوفيتسه مع الحكومة المفتوحة، إن أمكن)**

الوقت	الجلسة
	أسئلة توجيهية: ❖ ما هي أفضل ممارسات مبادرات الحكومة المفتوحة عالمياً وفي المدن العربية؟ ❖ ما هي التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه الحكم المحلي في سياق الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية؟ ❖ ما هي الاختلافات الموجودة بين تنفيذ الحكومة المفتوحة على المستويين الوطني والمحلي؟ ❖ ما هي القضايا السياساتية الرئيسية التي يجب مراعاتها لتعزيز الانفتاح والمشاركة والتعاون والارتباط بأنظمة الحكم المحلي؟ ❖ كيف يمكن للحكومة المفتوحة الاستفادة من التقدم الكبير المحرز في الحكومة الإلكترونية؟ ❖ ما هي أهم السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات وأين ينبغي التركيز لدفع تطور الحكومة الحضرية المفتوحة قدمًا؟ ❖ ما هي فرص الشراكات الموجودة لتعزيز الحكومات المفتوحة في المنطقة العربية؟ نقاش مع المشاركين
14:00-13:00	استراحة غداء
15:00-14:00	**الجلسة الثانية: التحول الرقمي لأجندة التنمية الحضرية في المنطقة العربية** تسلط هذه الجلسة الضوء على دور التكنولوجيا الذكية والرقمية والابتكار في التنمية المحلية لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. كما ستستطلع كيفية استغلال التكنولوجيا من أجل تعزيز المرونة الحضرية مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. **أسئلة توجيهية:** ❖ ما هي القيم المضافة للتحول الرقمي من أجل التنمية المحلية؟ ❖ ما مدى أهمية الرابط بين استخدام التكنولوجيات الذكية والرقمية والقدرة على الصمود (أو المرونة) في المناطق الحضرية؟ ❖ كيف تدعم التكنولوجيات الرقمية المرونة الاجتماعية والاقتصادية الحضرية؟ ❖ ما هي أهم التحديات التي تواجه تطوير الحلول الرقمية في المدن العربية؟ نقاش مع المشاركين
15:15-15:00	استراحة قصيرة
16:00-15:15	**الجلسة الثالثة: مبادرة إقليمية جديدة: الحكومة المفتوحة والتحول الرقمي لأجل الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية** ستركز هذه الجلسة على مناقشة الإطار والأهداف الرئيسية للمبادرة والبلدان و/أو المدن المستهدفة في المنطقة العربية. كما سيناقش الأنشطة الرئيسية والإجراءات المطلوب اتخاذها ومشاركة الدول/المدن العربية خلال عملية تنفيذ هذه المبادرة. علاوة على ذلك، سيتداول المشاركون في الجدول الزمني المرصد لتنفيذ هذه المبادرة مع الأخذ في الاعتبار المبادرات الأخرى ذات الصلة في المنطقة. كما ستناقش المنظمات المشاركة دور كل منها وعملية تمويل هذه المبادرة. نقاش مع المشاركين
16:15-16:00	**ملاحظات ختامية**

المرفق

أنشطة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الحكومة المبتكرة المفتوحة والتنمية الحضرية

أعدت الإسكوا، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقريراً حول **"الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات سياساتية للبلدان العربية"**.[9] يشدد هذا التقرير على أن الحكومة المفتوحة هي مفهوم للحوكمة متضمن في صميم أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 بشأن " السلام والعدل والمؤسسات المتينة " وغاياته 16.6 و16.7 و16.8 و16.10 و16. ب. كما يشير التقرير إلى الإطار الذي وضعته الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة في الدول العربية والذي يتكون من أربع مراحل متتالية: 1) الانفتاح، 2) المشاركة، 3) التعاون، 4) الارتباط. كما يوصف التقرير أطر عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للحكومة المفتوحة ويقدم قصص نجاح من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول العربية. ويؤكد التقرير أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكّن الحكومة المفتوحة وتسمح باتباع نهج مبتكرة؛ ولكن يمكن تطبيق نهج الحكومة المفتوحة حتى مع نسب انتشار منخفضة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، فإن نهج/نموذج الحكومة المفتوحة يشمل البيانات الحكومية المفتوحة والحكومة الإلكترونية التي تستخدم التكنولوجيات الذكية والرقمية. من بين توصياته للدول العربية، يشير التقرير إلى أولوية تطوير الحكومة المفتوحة على المستوى دون الوطني، لا سيما في المدن والبيئات الحضرية، حيث أن المستوى المحلي هو المكان الذي يتفاعل فيه المواطنون أكثر مع السلطات العامة، بينما على مستوى الدولة، يوفر الخدمات العامة الأساسية، وبالتالي فإن المستوى المحلي هو المكان الأسهل والأكثر فائدة لتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والمشاركة والتعاون والتعامل مع الأفراد والمؤسسات والجمعيات الاجتماعية والاقتصادية.

ومع استمرار انتشار الوباء، لا تزال المناطق الحضرية في طليعة الأزمة. فقد تم تسجيل حوالي 95 في المائة من الإصابات الجديدة في المناطق الحضرية خلال الأشهر الأولى من تفشي الوباء، مما يزيد من الحاجة إلى التركيز على المدن والتنمية المحلية لتحقيق المرونة الحضرية. وتكمن الأهمية المركزية للتنمية المحلية والمرونة الحضرية والنفاذ المفتوح في صميم **الهدف 11 حول "مدن وأحياء مستدامة"**.

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2016 **الخطة الحضرية الجديدة** والتزمت بالعمل معًا من أجل إحداث نقلة نوعية في طريقة تخطيط المدن وبنائها وإدارتها. ولهذا الغرض، قامت وحدة سياسات الموئل الثالث (Habitat III) بوضع إطار للحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية.[10] حدد هذا الإطار ست مجالات مواضيعية، وهي: 1) التماسك الاجتماعي والمدن الصالحة للعيش، 2) الأطر الحضرية، 3) التنمية المكانية، 4) الاقتصاد الحضري، 5) الأيكولوجيا والبيئة الحضرية، 6) الإسكان الحضري والخدمات الأساسية. تم تناول قضايا الحوكمة الحضرية والقدرات والتطوير المؤسسي بشكل أساسي في سياق الأطر الحضرية التي تتناول أيضًا القواعد والتشريعات الحضرية وتمويل البلديات.

[9] سوف يتم نشره قبل أواخر العام 2021.

[10] Habitat III, 2017, Urban Governance, Capacity And Institutional Development.

أعدت المنظمتان ورقة سياسة عامة[11] تفيد عن الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية للأمم المتحدة. أصبحت ورقة السياسة هذه وثيقة رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة.[12] وحددت 10 رسائل رئيسية بشأن **"الحق في المدينة"**، والتنمية المستدامة والعادلة والعدالة الإقليمية: "1) بشكل عام، تحتاج أطر ومؤسسات الحوكمة الحضرية في معظم البلدان إلى التطور لمواجهة التحديات الحرجة؛ 2) في العديد من البلدان، تمنع الأطر المؤسسية القائمة الحكومات الحضرية من الوفاء بمسؤولياتها بالكامل؛ 3) لا تزال المدن والمجتمعات الحضرية تعاني من اختلال توازن السلطة السياسية وعدم كفاية الشمولية والمشاركة؛ 4) التوسع في المناطق الحضرية والفجوة المتزايدة بين هذه والمدن الوسيطة تشكل تحديات إضافية للحكم الحضري والوطني؛ 5) قبل كل شيء، يجب أن تكون الحوكمة الحضرية الجديدة ديمقراطية وشاملة ومتعددة المستويات ومتعددة المراكز؛ 6) تتطلب الحوكمة الحضرية الجديدة سياسات حضرية وإقليمية وطنية قوية؛ 7) ترسي الحكومات المحلية ودون الوطنية الحوكمة الحضرية الجديدة على الأرض وتلعب دورًا محوريًا في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ 8) الحوكمة الحضرية القوية هي عنصر رئيسي في الحوكمة الحضرية الجديدة؛ 9) المجتمع المدني النشط والقائم على المشاركة ينطوي على اعتراف واضح بحقوق المواطنين و10) يحتاج بناء القدرات للحوكمة الحضرية إلى التعجيل ". أشارت ورقة السياسة إلى أن الحوكمة الحضرية الجديدة يجب أن تكون ديمقراطية وشاملة وطويلة الأجل ومتكاملة ومتعددة المستويات ومتعددة المراكز وإقليمية وذات كفاءة وملمّة بالعصر الرقمي. تم اقتراح خيارات السياسة ذات الأولوية والإجراءات التحويلية.

وبعد ذلك، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: البرنامج الرئيسي **"المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان"**[13] والذي يشجع على نشر الابتكارات التكنولوجية لتحقيق الاستدامة والشمولية والازدهار وحقوق الإنسان. وهذا سيجعل التحول الرقمي الحضري يعمل لصالح الجميع. أدى هذا البرنامج إلى إنشاء تحالف المدن للحقوق الرقمية[14] في عام 2018 حيث التزمت المدن بما يلي: 1) النفاذ الشامل والمتساوي إلى الإنترنت ومحو الأمية الرقمية؛ 2) الخصوصية وحماية البيانات والأمن؛ 3) الشفافية والمساءلة وعدم التمييز بين البيانات والمحتوى والخوارزميات؛ 4) الديمقراطية التشاركية والتنوع والشمول 5) معايير الخدمة الرقمية المفتوحة والأخلاقية. وعلى صعيد المنطقة العربية، انضمت عمّان (الأردن) فقط إلى هذا التحالف. كما عزز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "المدن الرقمية" بمبادرة "بيانات المدن المفتوحة" التي تم إطلاقها للبيانات البلدية حول: "البيانات من أجل الصالح العام"، فضلاً عن مبادرة "شراء التكنولوجيا والابتكار" و"البرمجيات الحرة والمفتوحة والبيانات والمعايير المفتوحة، وتنسيقات المستندات والبيانات وبروتوكولات الاتصال" والتي تشكل أسس السيادة التكنولوجية للمدن وأفضل دعم للحقوق الرقمية لمواطنيها.

أكد اجتماع فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الحوكمة الحضرية الذي عقد مؤخراً على أهمية الشمولية الرقمية لضمان النفاذ إلى الخدمات التكنولوجية، والبنية التحتية ومهارات معرفة القراءة والكتابة، والحقوق الرقمية، والخصوصية، وآثار المشتريات العامة. تم التأكيد بوضوح على ضرورة أن يكون الناس مبتكرين للحلول الرقمية، وهناك حاجة لإيجاد أرضية مشتركة لتمكين الإطار التنظيمي للحوكمة الرقمية.

[11] These two organizations were LSE Cities, London School of Economics and Political Science (https://www.lse.ac.uk/Cities/research/urban-governance/Habitat-3-Policy-Unit-4) and the United Cities and Local Governments (UCLG), facilitating the Global Taskforce (https://www.uclg.org/en/issues/global-taskforce).

[12] https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.226/PC.3/17

[13] https://unhabitat.org/programme/people-centered-smart-cities

[14] https://citiesfordigitalrights.org/

كان الموضوع البارز هو أهمية وضع الإنسان والمجتمعات في صميم هذه العملية. واجتمع المشاركون حول الحاجة إلى **"مناهج تتمحور حول الإنسان"** في الحوكمة الحضرية التي تتجسد في المشاركة العامة في صنع القرار؛ المشاركة في إيجاد الحلول؛ النفاذ العادل إلى التكنولوجيات الرقمية؛ تعزيز حقوق الإنسان؛ وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين التي تحركها وتركز عليها الاحتياجات الحقيقية لسكان المناطق الحضرية.

وإلى جانب الحكومة المفتوحة، تعتبر الإسكوا جهة فاعلة ورائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار في البلدان العربية من أجل التنمية المستدامة. إلى جانب عملها في مجال التنمية الرقمية وسياسات الابتكار ونقل التكنولوجيا، تناولت أيضًا دور التكنولوجيا والابتكار في قطاعات محددة مثل قطاع النقل، ونشرت مؤخرًا تقريرًا حول هذا الموضوع بعنوان "التكنولوجيا والابتكار لتطوير النقل البري في الدول العربية".[15] والإسكوا على استعداد لمواصلة عملها في هذا المجال وتوسيعه ليشمل التنمية الحضرية بما في ذلك النقل الحضري. يتعلق مجال آخر من مجالات تركيز الإسكوا ببناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كورونا (بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبلديات الإسكندرية وبيروت والكويت). تماشياً مع مفهوم بناء المرونة الحضرية، استطلعت الإسكوا من خلال ورقة فنية تم تطويرها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كيفية مساهمة المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية في المرونة الحضرية في المنطقة خلال الأوضاع الطبيعية مقارنة بفترة انتشار الجائحة.[16] وضع هذا مزيدًا من التركيز على أهمية النفاذ المفتوح إلى الخدمات باستخدام الحلول الذكية والرقمية وعلاقتها بالمرونة الحضرية. وقد نوقشت هذه المفاهيم وغيرها في الإصدار الأخير لتقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول "المدن والأوبئة".[17]

[15] https://www.unescwa.org/publications/technology-innovation-development-land-transport-arab-countries

[16] "Smart Sustainable Cities and Smart Digital Solutions for Urban Resilience in the Arab Region: a Pandemic lens", ESCWA and UNHabitat (currently being edited)

[17] https://unhabitat.org/cities-and-pandemics-towards-a-more-just-green-and-healthy-future-0